

الاستثمار في السندات العربية في الأسواق العالمية عملية مربحة... حتى نهاية السنة الجارية على الأقل

د. هنري توفيق عزام *

الأميركية ذات أجال خمس سنوات إلى ٢,٢٥ في المئة والعائد على السندات ذات أجال عشر سنوات إلى ٣,٢٥ في المئة. كما أن العائد على السندات ذات أجال سنتين التي تصدرها الحكومة الألمانية تراجع إلى ١,٨٤ في المئة، وانخفض العائد على السندات الحكومية اليابانية ذات أجال عشر سنوات إلى ٠,٥ في المئة. ولابد للقارئ غير المتخصص أن يميز بين السندات والأسهم، فالمتخصص الذي يشتري سهمًا يصبح مالكًا في الشركة المصدرة للسهم وعندما يشتري سندًا يصبح دائنًا للشركة أو للحكومة المصدرة للسند والتي تتعهد بان تعيد له استثماره بتاريخ الاستحقاق إضافة إلى الفائدة المحققة عليه. فالسندات إذاً هي أدوات دين توفر معدل فائدة محدد يعرف بالمقسومة أو الكوبون والذي يدفع للمستثمر الذي يشتري هذه السندات كل ثلاثة أو ستة شهور، وتحدد أسعار هذه السندات في الأسواق المالية تبعاً لتوجهات أسعار الفائدة وقوى العرض والطلب. ففي الفترة التي يتباطأ فيها النشاط الاقتصادي وتقوم البنوك المركزية بتقليص أسعار الفائدة تماماً، كما حدث في الولايات المتحدة وأوروبا منذ عام ٢٠٠٠، تنجبه أسعار السندات إلى الارتفاع. وعندما يكون الاقتصاد قوياً يحصل العكس، فترتفع أسعار السندات.

وعندما يقوم مستثمر ما بشراء سندات ذات فائدة سنوية ثابتة، فإنه يتعرض لمخاطر «تقلب سعر الفائدة»، فالذي دفع مبلغ ١٠٠٠ دولار لشراء سندات تستحق بعد خمس سنوات بسعر فائدة قدره ستة في المئة مثلاً، فسيفصل على دخل قدره ٦٠ دولاراً في السنة. ولكن إذا ارتفعت الفائدة في السوق إلى سبعة في المئة، وتم إصدار سندات جديدة بسعر الفائدة المرتفع عندها يتراجع في السوق الثانوية سعر السند الذي يعطي فائدة ستة في المئة فقط. والمستثمر في هذه الحالة لن يجد من يشتري منه السندات ذات سعر فائدة ستة في المئة والتي تستحق بعد خمس سنوات كما اشتراها بمبلغ ١٠٠٠ دولار ولا بد من بيع هذه السندات بسعر أقل، مثلاً بنحو ٩٠٠ دولار. وهكذا عندما ترتفع أسعار الفوائد في السوق تنخفض أسعار السندات، والعكس صحيح فاسعار السندات ترتفع مع انخفاض أسعار الفوائد، وقد حقق المستثمرون في السندات أرباحاً كبيرة أخيراً نظراً لهبوط أسعار الفوائد العالمية.

وتتأثر أسعار السندات بفترة استحقاقها وبالتصنيف الائتماني للدول والشركات المصدرة لهذه السندات. فالسندات المدعومة بمضادقية وملاحة حكومة الولايات المتحدة أو حكومات دول غنية أخرى تكون مخاطر عدم الوفاء شبه معدومة، في حين أن السندات التي تصدرها حكومات الدول النامية فهي معرضة لمثل هذه المخاطر، ولذلك تكون الفائدة عليها أعلى من مثيلتها في أمريكا وأوروبا. فالسندات الناشئة الغارقة في الدين، أو الدول التي ليس لها تصنيف ائتماني ضعيف غالباً ما تكون مضطرة لدفع معدلات فوائد أعلى على السندات التي تصدرها لإجذاب المستثمرين، وعلى سبيل المثال كان معدل الفائدة على السندات التي تصدرها الدول ذات التصنيف الائتماني الممتاز (A1+) خلال

لا يزال حجم السندات التي أصدرتها الحكومات العربية في الأسواق الدولية صغيراً نسبياً، إذ لم يتجاوز مجموع هذه الإصدارات ٢٠ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٢، أي ما يشكل نحو ١٢ في المئة من إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية ككل، مع تفاوت كبير في طول السندات بين دولة وأخرى. وتشكل إصدارات لبنان وحده أكثر من ثلثي مجموع السندات الدولية الصادرة عن الدول العربية، علماً أن الدين الخارجي للبنان لا يتجاوز تسعة في المئة من إجمالي الدين العام الخارجي للبنان العربي. ويعزى ذلك إلى عوامل عدة أهمها التوتر السياسي الذي ساد المنطقة، والصعوبات الاقتصادية التي واجهها بعض البلدان لا سيما مصر والمغرب، وكون الاقتراض المصرفي أقل كلفة من إصدار السندات في الأسواق الدولية الذي يتطلب توافر شروط كثيرة، كالحصول على تصنيف معترف به عالمياً والزام معايير المحاسبة الدولية وغيرها من قواعد الشفافية والإفصاح.

وتحسنت أسعار السندات التي تصدرها الدول النامية في أسواق المال العالمية بما فيها السندات الصادرة عن عدد من الدول العربية بشكل ملموس خلال الشهور الستة الماضية، ما جعل العائد على الاستثمار في هذه الأدوات أفضل من العائد على العديد من الأدوات الاستثمارية الأخرى خلال تلك الفترة. وسجل الهامش بين العائد على سندات الأسواق الناشئة والعائد على سندات الخزنة الأميركية تراجعاً من ٧,٣ في المئة في تشرين الأول (أكتوبر) عام ٢٠٠٢ إلى ٤,٣ في المئة أخيراً، حسب مؤشر سالون لأسواق السندات الناشئة. وأما العائد المحقق على الاستثمار في السندات العربية الصادرة في الأسواق الدولية، فقد كان أعلى من ذلك، إذ أن السندات التي أصدرتها مصر بالدولار وتستحق عام ٢٠١١ حققت أرباحاً راسمالية وصلت إلى ٣١ في المئة خلال الأثني عشر شهراً الماضية وفتحتها سندات قطر التي تستحق عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٠ في المئة، والسندات التي أصدرتها تونس والتي تستحق في عام ٢٠٠٧ بنسبة ١٢ في المئة. كذلك سجلت سندات الأردن السيادية (بريدي بوندرز) أرباحاً راسمالية بنسبة ٣٣ في المئة، وفي المعدل، يكون الاستثمار في السندات العربية الصادرة في الأسواق الدولية قد حقق عائداً سنوياً يزيد على ٢٠ في المئة خلال هذه الفترة.

وساهمت عوامل عدة في ارتفاع أسعار السندات العربية المصدرة في الأسواق الدولية، منها انخفاض أسعار الفائدة العالمية وتحسن المناخ الاستثماري مع انتهاء الحرب على العراق والذي شجع العديد من المستثمرين في أخذ نسبة مخاطر أعلى وارتفاع ثروة التصنيف الائتماني لكل من تونس ولبنان وقطر والبحرين. ولقد تزامن ارتفاع أسعار السندات العربية مع تراجع الفائدة على سندات الحكومة الأميركية إلى أدنى مستوى لها منذ ٤٠ عاماً، إذ أن العائد على هذه السندات هبط إلى ١,٢٥ في المئة للسندات ذات أجال السنتين، في حين تراجع العائد على سندات الحكومة



الجزائر حافظت على وضع اقتصادي مريح بسبب ارتفاع أسعار النفط (أ ف ب)

احتياط البلاد من العملات الأجنبية، وذلك على رغم الخسارة البشرية والمالية والمقدرة بـ ١٠٠ بليون دولار نتيجة الزلزال الذي هز الجزائر العاصمة أخيراً، ما انعكس إيجابياً على أسعار السندات التي أصدرتها الجزائر في الأسواق العالمية. ومع أن المغرب تأثر من انخفاض مدخول السياحة والآثار السلبية للهجوم الإرهابي على الدار البيضاء، إلا أن نجاح تخصيص شركة التبغ والوقود الإيجابي لصندوق النقد الدولي، إذ توقع أن يصل نمو إجمالي الناتج المحلي هذه السنة إلى ٥,٥ في المئة مدفوعاً بموسم أمطار جيد، انعكس كل هذا إيجابياً على السندات المغربية في الأسواق الدولية. وهناك متخوف من أن الانكماش الاقتصادي وما تبعه من تراجع مواصلات في الأسعار والذي شهدته اليابان خلال الأعوام العشرة الماضية قد يمتد إلى مناطق أخرى من العالم، فالاقتصاد الأميركي الضعيف أصبح هو الأخر عرضة لحدوث تراجع مضطرب في الأسعار، كما أن الإحصاءات الأخيرة جاءت لتؤكد بان الاقتصاد الألماني قد دخل فعلاً مرحلة الانكماش وتراجع الأسعار، ما أوقع البنك المركزي الأوروبي أخيراً بخفض سعر الفائدة على اليورو بمقدار نصف نقطة مئوية إلى اثنين في المئة ويتوقع أن يتبع ذلك المزيد من تراجع أسعار الفائدة على اليورو. وهناك بعض وجهه التشابه بين الوضع الاقتصادي الحالي في كل من الولايات المتحدة وألمانيا وما كان عليه الوضع الاقتصادي في اليابان قبل عقد من الزمن. صحيح أن أميركا لا تواجه اليوم مشكلة انكماش اقتصادي وتراجع مضطرب في الأسعار، إلا أن الاقتصاد الأميركي سجل معدلات نمو بطيئة خلال الأعوام الثلاثة الماضية بحيث أن النشاطات الاقتصادية لم تؤد إلى تقليص البطالة المتزايدة وتحقيق الاستغلال

العشرين عاماً الماضية أعلى بنقطة مئوية من الفائدة على السندات ذات التصنيف الائتماني الجيد «ب ب ب». وسجل خلال الشهور القليلة الماضية تحسن في التصنيف الائتماني لعدة دول عربية، فمثلاً رفعت مؤسسة «موديز» تصنيف دين تونس الخارجي إلى «ب ب ١»، لتعكس تحسن الأداء الاقتصادي للبلاد وانخفاض العجز في الموازنة خلال الربع الأول من هذه السنة بنسبة ١٧ في المئة، كما أن مؤسسة «ستاندرد آند بورز» عدلت التقدير الائتماني للبنان من مستقر إلى إيجابي، ورفعت وحدة المعلومات لـ «لجنة الإيكونوميست (إي إي يو)» نسبة نمو إجمالي الناتج المحلي للبنان المتوقع لهذه السنة إلى ١,٩ في المئة وإلى ٢,٨ في المئة لسنة ٢٠٠٤. لتعكس التغيرات الإيجابية التي تركها مؤتمر باريس للدول المانحة إلى الاقتصاد اللبناني. وقد تقدمت قطر خطوة نحو الديموقراطية عندما صوت ٩٦ في المئة من مواطنيها باستفتاء دستوري على تأسيس برلمان جديد، كما أن قطر أصبحت اليوم منتجاً رئيسياً للغاز الطبيعي بالإضافة إلى ما تصدره من النفط. وقد ساهم هذا الأمران في تحسين ملاءة قطر الائتمانية. وبعد تباطؤ معدلات نمو الاقتصاد الأردني خلال الربع الأول من هذه السنة إلى ٢,٨ في المئة من ٤,٣ في المئة خلال الفترة نفسها من العام الماضي، عادت النشاطات الاقتصادية إلى الانتعاش عقب انتهاء الحرب على العراق كما أن الأردن تسلم مساعدات إضافية بقيمة ٧٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة، في الوقت الذي تعهدت فيه كل من السعودية والإمارات والكويت بتزويده بكامل حاجاته من النفط وبأسعار مدعومة لتعويض خسارته للنفط العراقي. وحافظت الجزائر على وضع اقتصادي مريح بسبب ارتفاع أسعار النفط وما لذلك من تأثير إيجابي على

تراجع قرصنة برامج وتطبيقات الكمبيوتر إلى ٥٨ في المئة في المغرب العام الماضي

□ الرباط - محمد الشريقي

تراجعت قرصنة برامج وتطبيقات الكمبيوتر في المغرب إلى أقل نسبة تسجيلها منذ ثمانية أعوام، في الوقت الذي يستعد فيه البرلمان المغربي لإقرار قانون جديد يصف قرصنة المعلومات والتلاعب بالمعطيات الإلكترونية بالجريمة التي يعاقب عليها القانون بالسجن والغرامات، وذلك التزاماً ببنود منظمة التجارة العالمية وتنفيذاً للقانون حماية الملكية الفكرية والصناعية الذي يشكل أحد أسس اتفاق منطقة التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة.

وقالت الجمعية الدولية لموزعي برامج الكمبيوتر في شمال أفريقيا (إس إي آي) إن قرصنة التطبيقات والأنظمة المعلوماتية تراجعت ٢٤ نقطة في ثمانية أعوام، وانخفضت إلى ٤٩ في المئة في المنطقة العربية العام الماضي من ٨٠ في المئة عام ١٩٩٤. وبلغت النسبة ٥٨ في المئة في المغرب وكانت تقدر بنحو ٦١ في المئة عام ٢٠٠١.

وأشارت الجمعية في بيان إلى أنه بفضل التقنيات التي أدخلها المغرب على تشريعات استعمال الكمبيوتر وتقنيات المعلومات تقلصت

خسائر شركات توزيع البرامج إلى ٤,٥ مليون دولار العام الماضي من ٥,٥ مليون دولار عام ٢٠٠١. وقالت الجمعية إن نحو ٢٠ ألف شركة خاصة في المغرب تخلت عن استخدام برامج مقرصنة خلال الفترة الماضية، ما يعكس شعوراً بأهمية حماية الملكية الفكرية. واعتبرت ذلك تقدماً في مجال محاربة المنافسة غير المشروعة للبرامج غير الأصلية. واستعانت الجمعية في تحقيق أهدافها بقوانين صادرة عن البرلمان تجرم قرصنة وتوزيع واستعمال التطبيقات غير الأصلية.

وتأهت الشرطة في مناطق مختلفة من المغرب أصحاب المحلات التي تسوق تلك البرامج، التي ترد من أوروبا وبعض دول الشرق الأقصى والهند وروسيا، حيث يتم إعادة طبعها وتوزيعها بأسعار زهيدة.

وقالت الجمعية إن الأمر لم يثر مشاكل في البداية بسبب محدودية استعمال تقنيات الكمبيوتر، لكن الوضع لم يعد مقبولاً بعد أن وصل استخدام تلك البرامج إلى مئات الآلاف من التطبيقات وأنظمة التشغيل وملايين النسخ غير الأصلية، بما فيها أعمال فنية وبرامج غير مرخص لها تكلف أصحابها خسائر بملايين الدولارات.

مجموعة شركات تحرز تقدماً في مشروع استثمار حقول الغاز الهائلة في القطب الشمالي

في انشاء انبوب للغاز يبلغ طوله أكثر من ١٣٠٠ كيلومتر إلى مقاطعة البرتا. وتامل المجموعة التي تضم «كونوكو فيليبس كندا» و«شل كندا» و«اكسون موبيل كندا» في أن تستثمر بدءاً من سنة ٢٠٠٨ حقول الغاز الهائلة التي اكتشفت في السبعينات في بلتا نهر ماكينزي. ووافقت المجموعة على انضمام شريك جديد إليها أول من أسس هو مجموعة «ترانستندا

مونتريال - أ ف ب - أعلنت مجموعة من الشركات النفطية إنجاز مرحلة جديدة وهامة من مشروع استثمار حقول الغاز الهائلة في المنطقة الكندية من القطب الشمالي، في إطار مشروع تبلغ كلفته ٣,٧٥ بليون دولار. وأعلنت الشركة الكندية «إمبريال أويل ريسورسيز» التي تراس المجموعة، أبرام اتفاق مالي بتمشاركة السكان الأصليين (هنود الأراضي الشمالية الغربية)

اتجاهات اقتصادية



٤ دول عربية تسعى إلى الانضمام إلى منظمة السياحة الدولية

● مانيلا - أ ف ب - قالت منظمة السياحة الدولية إن البحرين وقطر والكويت والسعودية تسعى إلى الانضمام إلى منظمة السياحة الدولية في خطوة في اتجاه الانفتاح على السياحة. وقال فرانسيسكو فرنانجيلي الأمين العام للمنظمة في اجتماع إقليمي ان الدول الشرق الأوسطية الأربع «لمحت إلى رغبتها في الانضمام أو العودة» إلى المنظمة. وأضاف أنه قد يبدو غريباً أن دولاً غنية بالنفط «لا تعاني من مشاكل مالية» تحول اهتمامها إلى السياحة. إلا أنه قال إن مثل هذه الخطوة تظهر أن تلك الدول «تفكر على المدى الطويل» بإيجاد وظائف لمواطنيها وتحاول التنوع في اقتصاداتها التي تعتمد على صادرات النفط. وأشار فرنانجيلي الذي يزور الفلبين لحضور مؤتمر سياحي، أنه يتوقع أن تعلن سلطنة عمان في وقت قريب عن رغبتها في الانضمام إلى المنظمة، مضيفاً أنه حتى ليبيا وإيران تعدان حالياً خططاً للسياحة. وزاد أنه بسبب الانضمام المتوقع لعدد كبير من الدول العربية فإن منظمة السياحة الدولية تفكر الآن في إدخال اللغة العربية على عملياتها. وقال إن المنظمة تحافظ على علاقات وثيقة مع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لتسهيل عملية انضمام تلك الدول إلى المنظمة. وتسعى منظمة السياحة الدولية المؤلفة من أكثر من ١٤٠ بلداً إلى الحصول على وضع خاص في الأمم المتحدة على غرار منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة.

اليابان تشتري ١٠٠ طن قمح معونة للاردن

● طوكيو - رويترز - قالت وكالة التعاون الدولي اليابانية أمس أنها اشترت في مناقصة ١٠٠ ألف طن من القمح من مؤسسة «ماروبيني» للتجارة وذلك بغرض التبرع بها للاردن. وقال مسؤول في الوكالة إن الصفقة تمت بسعر ١٥٨,٩ دولار للطن شاملاً الكلفة والشحن. وأضاف أن المؤسسة ستورد القمح الذي يحتوي على ١١ في المئة بروتين كحد أدنى من روسيا والاتحاد الأوروبي وجمهورية تشيخيا وربما من تركيا أيضاً. وتأتي صفقة القمح في إطار تعهد اليابان بتقديم ٣٠٠ ألف طن من القمح معونات غذائية للاردن لمساعدته على التعافي من أي آثار سلبية لحرب العراق على اقتصاده. وسيتم شحن ٥٠ ألف طن من القمح الصفقة الأخيرة بنهاية تموز (يوليو) والباقي في نهاية أيار (أغسطس).

ارتفاع صادرات تركيا السنوية بنسبة ٣٣ في المئة

● اسطنبول - رويترز - قال وزير التجارة الخارجية التركي كورساد توزمن للصحافيين في اسطنبول أمس إن الصادرات التركية زادت بنسبة ٣٣ في المئة لتصل إلى ١٩,٥ بليون دولار في السنة المنتهية في ١٥ حزيران (يونيو) الجاري. وتستهدف تركيا الوصول بصادراتها في نهاية السنة التي تنتهي في ١٥ حزيران المقبل إلى ٤٠,٦ بليون دولار. وتتطلع تركيا إلى الصادرات لمساعدتها على تحقيق النمو المستهدف لاجمالي الناتج المحلي وهو خمسة في المئة، وسط انتعاش بطيء في الطلب المحلي.

اطلب جريدة **الحياة** في اهم نقاط البيع في لبنان:

فرع جامعة **MALIKS** الكومودور هواج، شارع بيروت bookshop (٩٦١) - ٠١ - ٧٥٢٦٦٣

مكتبة **فَرَح** منذ ١٩٢٢ Librairie AL FARAH Depuis 1922 الاشرفية، شارع ساسين (٩٦١) - ٠١ - ٣٢٢٦٦٣

سنتر ابراج **MALIKS** bookshop قرن الشيك، بيروت (٩٦١) - ٠١ - ٢٩٣٦١٩

مكتبة **لبنان ناشرون** Librairie du Liban Publishers العازارية، شارع الامير بشير، بيروت (٩٦١) - ٠١ - ٩٧٠٦٠٢/٣

مكتبة **فَرَح** منذ ١٩٢٢ Librairie AL FARAH Depuis 1922 العازارية، شارع الامير بشير (٩٦١) - ٠١ - ٣٢٢٦٦٣

مكتبة **لبنان ناشرون** Librairie du Liban Publishers جنب الجامعة الامريكية AUB شارع بلس BLISS (٩٦١) - ٠١ - ٣٧٣٢٠٤

MALIKS bookshop SPINNEY'S Dbayeh سبينين ضبيه (٩٦١) - ٠١ - ٤١٠٤٤٢